

الجوانب القانونية للقرارات الإدارية

البرنامج التدريبي

لغة البرنامج	العربية
مدة البرنامج	اجمالي عدد الساعات: 15 ساعة
اهداف البرنامج	- تحقيق الإلمام بالمهارات القانونية للقرارات الإدارية من حيث بنائها القانوني و لاسيما أن القرارات الإدارية غنية بالمفاهيم القانونية ذات التطبيق اليومي في حياة الإدارة العامة. - التعمق في الآليات القانونية لاتخاذ القرار الإداري من خلال ورش عمل تطبيقية على مدار الدورة.
محتويات البرنامج	<u>تتضمن المواضيع الرئيسية للبرنامج ما يلي:</u> معنى القرار الإداري من الناحية القانونية. أركان القرار الإداري: (محل القرار – سبب القرار – إجراءات القرار وأشكاله – الاختصاص – الغاية..). أنواع القرارات الإدارية. - القرارات التنظيمية - اللوائح التنفيذية. - اللوائح المستقلة. - اللوائح المشرعة (لوائح الضرورة – اللوائح التفويضية). - القرارات الفردية. - دراسة تطبيقية عن طريق ورشة عمل على أنواع القرارات. نفاذ القرار الإداري وتنفيذه: 1. نفاذ القرار الإداري • الإصدار. • الشهر. • سريان القرار الإداري من حيث الزمان (مبدأ عدم رجعية القرار).

2- تنفيذ القرار الإداري

- كيفية تنفيذ القرار الإداري
- التنفيذ عن طريق القضاء.
- التنفيذ عن طريق الإدارة.

3- وقف تنفيذ القرار الإداري

- شروط وقف التنفيذ.
- الجهة المختصة بوقف التنفيذ.
- انواع وقف التنفيذ
- وقف التنفيذ الكلي ووقف التنفيذ الجزئي.
- وقف التنفيذ النهائي ووقف التنفيذ المؤقت.
- الطعن بالحكم الصادر بوقف التنفيذ.
- انقضاء القرار الإداري:

- حالات الانقضاء بشكل عام (انقضاء إداري – قضائي – تلقائي)..
- الإلغاء الإداري:
- السحب (طي القرار):

مخرجات التعلم

نهاية البرنامج، يكون المشاركون قادرين على :

- الإلمام بالمهارات القانونية المتعلقة بالتعامل مع أركان القرار الإداري، مما يمكن المتدرب من اتخاذ قرار إداري صحيح متوافق مع القانون. حتى يتسم عمل الإدارة بالمشروعية، ومن ثم بالدقة و النجاح.
- إدراك الأسس القانونية التي يقوم عليها اتخاذ القرار الإداري، وذلك بسبب عدم تقنين هذه الأسس، والتي تتوقف عليها مشروعية القرار أو عدم مشروعيته.
- - التعمق في الآليات القانونية لاتخاذ القرار الإداري من خلال ورش عمل تطبيقية على مدار الدورة.
- اكتساب مهارات التمييز بين القرارات الإدارية الفردية و التنظيمية وكيفية استخدامها حسب الظروف المحيطة بالعمل الإداري.
- اكتساب المهارات القانونية اللازمة للتعامل مع حالات انقضاء القرارات الإدارية، و لاسيما عند سحبها أو إلغائها من قبل الإدارة ذاتها.
- اكتساب المهارات القانونية اللازمة للتعامل مع الأحكام القضائية التي تقضي بوقف تنفيذ القرارات الإدارية، أو إلغاؤها.

في القطاع الحكومي:

العاملون في الشؤون القانونية، و لاسيما مدراء الشؤون القانونية، و العاملون في مديريات الموارد البشرية، وكافة المدراء في المستويات الإدارية الحكومية العليا.
في القطاع المهني:
المحامون و المستشارون القانونيون

الفئة المستهدفة

- الكراس المتضمن المادة العلمية.
- المحاضرات.
- التطبيقات العملية.
- استخدام وسائل العرض الالكتروني.

المادة التدريبية /
التكنولوجيا
المستخدمة